...ستي تدين أوامر الاقامة الاجبارية
...المواطنين الفلسطينيين تحت الاحتلال

...تقريرها الصادر في الثاني من تشرين اول ١٩٨٤ حول الاقامات المفروضة على عددكبير من المواطنين العرب في الضفة ... اسرائيل ايضا اعربت منظمة العفو الدولية امنستي عن قلقها ... عدد من مخالفات السلطات الاسرائيلية للقانون الدولي ومن ... توجيه تهم رسمية الى الاشخاص الذين تفرض عليهم ... الاجبارية او تقديمهم الى المحاكمة وحرمانهم من حقهم في ... الادعاءات الموجهة ضدهم والتي لا يتم توضيحها او تفصيلها. ... ان ذلك يخالف نص المادة (اب) من القانون الدولي

... امنستي ادعاءات ... الاسرائيلية بانها تطبق ... ٧٨ من ميثاق جنيف ... تدعي بانه يبيح لها ... هذه الاقامات على سكان ... المحتلة وقالت امنستي في ... انها معنية بان لا تتم ... استخدام المادة المذكورة ... الناس من ممارسة ... حرية الرأى بطريقة خالية ... واضافت ان اساءة ... اسرائيل لنص المادة ... في حقيقة انها تتوسل ... لتنفيذ المفروضة ليست ... المناطق المحتلة بل وفي ... نفسها . وترى امنستي ... الا يحرم اى كان من ... دون ابلاغه بالاسباب

لذلك وقت فرض امر الحد من هذه الحرية.

وقال التقرير ان وسائل الاعتراض لا تمنح الاشخاص المفروضة عليهم اوامر الاقامة الاجبارية الفرصة المناسبة لدحض شرعية هذه الاوامر الامنية المقدمة ضدهم . وعلى العموم فان هؤلاء الاشخاص لا يعطون الاسباب الدقيقة والكاملة للحد من حريتهم حتى بعد توجههم الى لجنة الاعتراضات حيث ان الاسباب والبينات تستخدم دائما كمبرر لعدم الكشف عن مثل هذه المعلومات للاشخاص المعنيين واشار التقرير الى انه بدون اعطاء مثل هذه المعلومات فانه من المستحيل ان يقوم الشخص بمواجهة ناجحة لادعاءات السلطات العسكرية بان اصدار الامر بحقه يستند الى مبررات امنية.

وذكر التقرير انه فقط في حالات قليلة جدا تمكن اشخاص تحت الاقامة الاجبارية من التخلص منها نتيجة توجيههم الى لجنة الاعتراضات او المحكمة العليا وان هناك حالات قليلة جدا حدث فيها مثل ذلك نتيجة توصية لجنة الاعتراضات او نتيجة تسوية تم التوصل اليها في المحكمة العليا ، ولكن امنستي تعرف ايضا عن حالات تم فيها تجاهل الحكم العسكرى لتوصيات لجنة الاعتراضات وفي بعض الحالات تم الغاء الاقامة الاجبارية قبيل الشروع بالنظر فيها في المحكمة العليا واوضح التقرير ان السلطات الاسرائيلية لم تقم باعطاء التفسيرات المقنعة حول عدم اعطاء التفاصيل الكاملة للاسباب التى دفعتها لاصدار اوامر الاقامة للشخص المعني او محاميه حتى وان كان من غير الممكن الكشف عن مصدر هذه المعلومات لاسباب امنية.

السلام حق من حقوق الإنسان

بدعوة من مجلس السلم العالمي عقدت في جنيف بسويسرا في ٢٨ و ٢٩ من حزيران الماضي حلقة دراسية اشترك فيها حوالي سبعين مندوبا عن منظمات دولية غير حكومية ناقشت حق الانسان في السلام وعلاقة ذلك باعلان حقوق الانسان وميثاق الحقوق السياسية والمدنية وميثاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وقد تركز الاهتمام على انتهاك هذا الحق والقوى التي تمارس ذلك .

وقد اغنى المجتمعون الموضوع بمعالجتهم له بطريقة جديدة اذ ركزوا على ضرورة اتخاذ اجراءات عملية ومبادرات تتجاوز اعتبار السلام حقا من حقوق الانسان بطريقة مبهمة .

وقد تحدث في هذه الحلقة السيد (ليان مارتنسون) نائب السكرتير العام للامم المتحدة ورئيس دائرة الامم المتحدة لشؤون نزع السلاح الذى قدم للحلقة معلومات قيمة عن عمل دائرته .

كما تحدث ايضا ف .ا. استينوف نائب السكرتير العام للامم المتحدة للشؤون السياسية ومجلس الامن فقالا ليس الحق بالسلام صيغة مجردة يجرى التعامل بها في الوثائق القانونية انها عامل سياسي هام في تطوير جو دولي مبني على الثقة المتبادلة والتفاهم والتعاون .

واكد كارن تالبوت سكرتير مجلس السلم العالمي ان حق الانسانية في السلام لا يمكن فصله عن حقوق الانسان الاخرى بما في ذلك حقوق الامم المتحدة في تقرير مصيرها . اذ لا يوجد حق كامل في حد ذاته بمعزل عن حقوق الانسان الاخرى . ان حق الانسان في السلام يعتمد على كل حقوق الانسان الاخرى وهذه الحقوق بدورها تعتمد على الحق في السلام ايضا وكمثل على ذلك اورد تالبوت جنوب افريقيا وقال ان الانتهاك الوحشي لحقوق الانسان الذى يمارسه نظام الابارتهيد يتضمن ايضا تهديدا للسلام في المنطقة والعالم .

وقال السيد روميش شاندرا رئيس مجلس السلم العالمي في هذه الحلقة " ان الشعوب مصممة ليس فقط على منع خطر الحرب النووية بل ايضا الغاء الحرمان الذى هو نتيجة للاستعدادات لتلك الحرب والعدوان والتدخل في شؤون الدول الداخلية ، ونتيجة لسرقة ونهب المصادر الوطنية للاغلبية الساحقة من دول العالم " واضاف ان السلام هو امر مهم وحيوى لكافة الشعوب وان بناء السلام يعني بناء عالم جديد .

وقد دان المشاركون الولايات المتحدة وبعض حلفائها في حلف شمال الاطلسي الذين ينتهكون حق الانسان في السلام ويقومون بالتخطيط للمواجهة النووية وذلك بمباشرتهم في تصعيد سباق التسلح والاستمرار في السياسات العسكرية العدوانية وسياسة الخنق الاقتصادى ضد دول عديدة . واكدوا ايضا ان معظم الدول تقف الى جانب حق الانسان في السلام . وخرجت الحلقة بعدة توصيات منها تشكيل لجنة للتحقيق ومحاكمة اولئك الذين ينتهكون هذا الحق

الاحتكارات الدولية
...ؤولة عن أزمة الغذاء العالمية

...الاستثمارات الزراعية والغذائية الهائلة التي توظفها الاحتكارات ... متعددة الجنسيات وفي طليعتها الاميركية تدر عليها ارباحا ... من الاستمرار في مشاريعها العسكرية الاساسية كانتاج الاسلحة ... والتقليدية الاكثر تطورا ، كما ان مبالغ الفائدة الضخمة التي ... هذه الاحتكارات على قروضها التي تقدمها الى الدول النامية ... فائدة كبيرة تصل الى قرابة ١٥ بليون دولار سنويا هي عمليا اكبر ... القدمة . كما تتدخل هذه الاحتكارات مباشرة لفرض نماذج ... باستهلاك معينة في الدول النامية . ان لكل هذه الطرق والاساليب ... اثارا قاتلة على جماهير هذه الدول ، جاء ذلك في الاعلان ... عن مكتب مجلس السلم العالمي بمناسبة الذكرى العاشرة لبرنامج ... المتحدة للعمل على انشاء نظام اقتصادى دولي جديد .

... نص الاعلان ايضا على ... ادخال الاساليب العلمية ... والانواع الجديدة من ... ذات الانتاجية العالية ... رأس مال كبير ومناطق واسعة ... الا ان ذلك كله هو في ... كبار الفلاحين الاغنياء ... الزراعية الغذائية ... وقال الاعلان " ان هذا ... يخلق بطالة تقود الى هجرة ... من الصغار الجماعية الى ... بعد بيع اراضيهم للملاكين ... ان اغنياء الفلاحين ... الاحتكارات الدولية تميل الى انتاج ... لتصديرها الى الاسواق ... ذات الدخل العالي كل ... حساب الغذاء الضرورى ... الاكثرية من السكان .

... ونتيجة لهذه السياسة تنخفض ... الغذاء المنتج للفرد الواحد في الدول النامية بخلاف الانتاج الفائض في سوق الدول المتطورة ، وقد قامت الدول النامية سنة ١٩٨٠ باستيراد غذاء بقيمة ١٤ الف ٥٠٠ مليون دولار ورغم ذلك فان ٥٠٠ مليون انسان في هذه الدول يعانون من الجوع وخاصة في الدول الاقل تطورا بينما يصاب ملايين من الناس بالامراض نتيجة الافراط في الطعام في دول كثيرة .

صحيح ان مشاكل الجفاف تؤثر على دول عديدة وخاصة في افريقيا الا . ان نقص الغذاء هو بالاساس نتيجة لعدم التطور وللاستغلال والتوزيع غير العادل للثروة والارض ومحصلة للسياسة الاستغلالية الاستعمارية التي سادت في هذه الدول زمنا طويلا .

كما ان سياسة الحماية التجارية التي تتبعها الدول الغربية المتطورة اصبحت عائقا ضخما في طريق التطور ، وقد اورد معهد ابحاث السياسة الغذائية الدولي في تقرير له بان بامكان الدول النامية ان تحصل على ربح اكبر بقيمة ٨٫٥ مليون دولار سنويا لو تم اقتطاع اجراءات الحماية في الدول التي تطبقها الى النصف .

ولقد جرت محاولات عديدة لوضع حد لهذا الوضع القاتل من قبل عدد من المنظمات الدولية ، واكدت منظمة الاغذية والزراعة (فاو ضرورة زيادة المساعدات الغذائية المرسلة الى الدولة النامية المحتاجة ، كما تكتسب مشاريع هذه المنظمة اهمية لمساهمتها في زيادة انتاج الغذاء في الدول المعينة والاستفادة الكاملة من المصادر الطبيعية والانسانية المتوفرة ، الان ان تفعيل ذلك بحاجة الى زيادة المعرفة التقنية والعلمية الجديدة في هذه الدول . كما ان التوزيع العادل للارض ووسائل استخدام المنتوجات يمكن ان يؤمن وضع نهاية لاستغلال العمل والمواد الخام من قبل الاحتكارات متعددة الجنسيات .

لن تتمكن هذه الاجراءات من وضع نهاية سريعة للنقص الهائل في الغذاء في المناطق المختلفة من العالم الا انها تؤدى الى خفض مستوى المجاعة المزمن وسوء التغذية والى احباط المخططات الشرهة للاحتكارات الامبريالية، كما ان هذه الاجراءات ستدعم النضال الموحد من اجل السلام والتطور خاصة في ظل تصعيد الولايات المتحدة لقدراتها العسكرية للتدخل في المناطق التي تتعرض فيها مصالحها الاقتصادية للخطر .

غواتيمالا : الديكتاتورية وحقوق الانسان

ما زالت سلطات غواتيمالا الديكتاتورية ترفض الاستجابة للنداءات الدولية التي تطالبها بوقف انتهاكات حقوق الانسان في بلادها ، اذ يكاد لا يمر يوم دون ان تتسرب اخبار جديدة عن انتهاكات وحشية اخرى ، ومنها اعدام المدنيين في السجون والتعذيب وعمليات القتل الجماعي ونقل المواطنين المحليين بالقوة الى القرى الواقعة تحت الحكم العسكرى .

فقد ذكرت (برفيسيودى انفورماسيون) الغواتيمالية بعض هذه الانتهاكات ومنها انه في ١٨ آب قادت زوجة القائد النقابي فرناندو جارسيا الذى اختطف في شباط الماضي مجموعة من اعضاء لجنة (الدعم المشترك) لمطالبة الممثلين البرلمانيين بالتوسط لدى قوات الامن كي تقوم بالبحث عن الاشخاص المفقودين ،وذكرت السيدة جارسيا انه اكثر من ٢٠٠ شخص ما زالوا مفقودين ولم يعرف شيء عن اماكن وجودهم كما ان هنالك اشخاصا اخرين فقدوا ولم يتم التبليغ عنهم .

هذا وقد اعلن الاتحاد العام للنقابات في غواتيمالا عن اختفاء جورينمو دياز في ١٤ آب والبيرتو اسكوبا وهو قائد عمالي في ١٧ آب واكد الاتحاد ان هذه الحوادث تدحض ادعاءات الحكومة عن تحسين اوضاع حقوق الانسان في بلادها وعن حرية النقابات وطالبت السلطات باطلاق سراح المخطوفين .

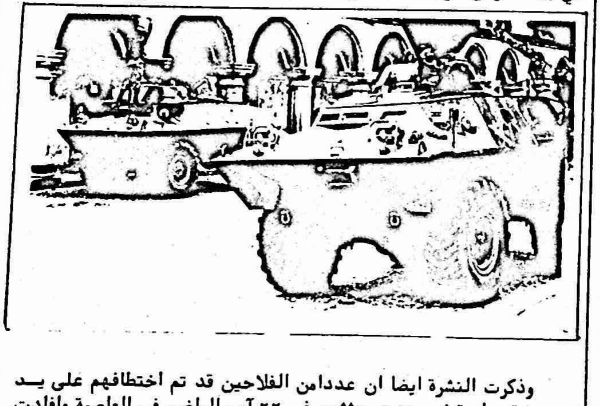

وذكرت النشرة ايضا ان عددا من الفلاحين قد تم اختطافهم على يد مجموعة مسلحة ثم وجدت جثثهم في ٢٢ آب الماضي في العاصمة وافادت مصادر الشرطة ان مجهولين اقتادوا هؤلاء الى منطقة مهجورة في ساعة مبكرة من ذلك اليوم وقاموا بتعذيبهم ثم اطلقوا عليهم النار وقطعوا رؤوسهم بعد ذلك ، وقد تمكن احدهم من الفرار الا انه فارق الحياة في المستشفى .

هذه امثلة قليلة فقط على ما تمارسه تلك السلطات من سياسة ابادة ضد الشعب المطالب بحريته وحقوقه الانسانية .

...الحزب الاشتراكي الاسباني ...تراجع عن توصيات مؤتمره

... قيادة الحزب الاشتراكي ... للضغوط الاميركية وتراجعت ... توصيات مؤتمر الحزب الذى ... الانسحاب من حلف ... وقد تم التوصل الى قرار اخر ... استمرار بقاء اسبانيا في هذا ... على ان يجرى استفتاء عام ... الموضوع في عام ١٩٨٦ .